الأمم المتحدة

S/2021/952

مجلس الأمن

Distr.: General
1 December 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8906 لمجلس الأمن، المعقودة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "صون السلم والأمن الدوليين". ستنشر مداخلات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس، فضلا عن مداخلات أذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وإكوادور وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبولندا وبيرو وتركيا وجنوب أفريقيا وسلوفاكيا وسويسرا وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفنلندا وقطر وكرواتيا وكوستاريكا وليختنشتاين ومالطة وماليزيا ومصر والمغرب ونيبال وهولندا واليابان بوصفها محضرا رسميا لمجلس الأمن (S/PV.8906).

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8906، قدمت الوفود التالية بيانات خطية أرفقت طيه نسخ منها، وهي: أستراليا وإيطاليا وجمهورية كوريا وغواتيمالا. وستصدر تلك البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى الوثيقة في S/PV.8906.

(*توقيع*) خوان رامون دي لا فوينتي **راميرس**
رئيس مجلس الأمن

040422 170322 21-17717 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

أولا، أود أن أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على استضافة هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في "السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة".

تتشاطر أستراليا، شأنها شأن المكسيك والعديد من الدول الأخرى حول هذه الطاولة والعالم، التزاما عميقا بتعددية الأطراف. وتظل أستراليا ثابتة في دعمها لمنظومة أمم متحدة تكون ملائمة للغرض وفعالة ومفتوحة وشفافة وخاضعة للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء.

ويسرنا أن نكون مؤيدين منذ أمد بعيد لرؤية الأمين العام المتمثلة في وضع المنع في صميم جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. وقد أعربت الدول الأعضاء عن أملها الواضح في أن تمضي منظومة الأمم المتحدة بأسرها قدما بنشاط ومن دون إبطاء بهذه الخطة.

ونثني على المكسيك على إيلاء الأولوية للمنع من خلال هذا الحدث المميز، وعلى حض أجهزة الأمم المتحدة على أن تكفل وضع المنع في صميم عملها. فالدبلوماسية الوقائية أداة حاسمة لمنع نشوب النزاعات والتصدي لمخاطر الفظائع وإنهاء الأزمات طويلة الأمد. ويتطلب الحفاظ على السلام اتخاذ إجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وليس فقط في مجالات بناء السلام التقليدية. واليوم فرصة لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أن تكفل أن يتم استخدام الدبلوماسية الوقائية عبر خطط كل منها.

وتواصل أستراليا دعم الإصلاح المجدي على نطاق ركائز الأمم المتحدة للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. ولكي تُحدث الإصلاحات فرقا عمليا، سيكون من الأهمية بمكان تضمين أساليب عمل متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعميق الشراكات وتوسيعها خارج المنظومة وتحسين تحديد وتنفيذ إجراءات فعالة بشأن المنع.

ومن شأن عدم المساواة المستمر أن يعيق جهودنا، والاعتراف بالدور الرئيسي للمرأة في المنع ومناصرة وتيسير مشاركتها في بناء السلام والحفاظ عليه أمر حيوي. وسيتيح لنا المزيد من التنوع والتمثيل عبر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة فرصة لمواصلة النهوض بالعمليات الشاملة للجميع.

وإذ نتطلع إلى تنفيذ آخر تدابير الإصلاح التي اتخذها الأمين العام في خطتنا المشتركة (A/75/982)، نتطلع إلى العمل مع المكسيك ومجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوطيد المكاسب التي تحققت من الجهود القائمة وبناء أمم متحدة فعالة قدر الإمكان. ويشمل ذلك الجهود الحالية التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على السلام، وقدرتها وتأهبها للاستجابة للتحديات العالمية الناشئة.

المرفق الثاني

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر غواتيمالا وفد المكسيك، بصفته رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن "السلام والأمن من خلال الدبلوماسية الوقائية: هدف مشترك لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة". وفي نفس الوقت، نقدر البيانات التي أدلى بها المتكلمون.

ونسلم بأهمية المذكرة المفاهيمية (S/2021/888، المرفق) التي عممت كأساس لمداولاتنا. وفي الوقت نفسه، نتفق مع ما ورد في المذكرة من حيث أن مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المبين في الميثاق، لن تتحقق إلا من خلال المواءمة الحقيقية والتعاون والتآزر المتبادل فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وبالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعندما تتصرف جميعها في إطار ولاية كل منها، فإنها تشترك جميعا في نفس المثل العليا لصالح السلم والأمن الدوليين وتضطلع بدور أساسي في إطار الدبلوماسية الوقائية.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن هو الجهاز المسؤول عن التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. غير أن غواتيمالا تعتقد أن الإجراءات التي قد يتخذها المجلس لاستعادة السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإجراءات المبينة في الفصل السابع من الميثاق، إجراءات رجعية. فكان ينبغي له أن يستنفد مسبقا الدعوة إلى المساعي الحميدة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المبين في الفصل السادس من الميثاق. وبذلك المعنى ينبغي أن يكون منع نشوب النزاعات أولوية، مع تنسيق الجهود داخل هيكل الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والدبلوماسية الوقائية. إن الإحصاءات لا تدع مجالا للتأويل – فالاستثمار في المنع سيحول دون وقوع خسائر في الأرواح البشرية، ولكنه سيمكِّن كذلك من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من موارد المنظمة المالية المحدودة.

وبالإضافة إلى ذلك، نقر بأن لدى الدول الأعضاء في المنظمة تحت تصرفها لجنة بناء السلام، التي تولي الأولوية للمنع والتي تسهم تقاريرها إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، من خلال نهج متسق، في تحقيق ذلك الهدف.

وقد شهدنا أنه خلال المراحل الانتقالية للبعثات السياسية الخاصة، يمكن للجنة بناء السلام، وينبغي لها، أن تضطلع بدور حاسم في الحفاظ على الدعم الدولي لبلد ما لمعالجة أولوياته، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مؤسساته وأولوياته الإنمائية. ونسلم بأنه ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يستند في أنشطته إلى إعادة ترتيب النظام الإنمائي، الذي يتوقع الاحتياجات القطرية، وفقا لأولويات الحكومة.

وعلاوة على ذلك، نرى أن نشدد على أهمية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتعزيز المؤسسات. ومن الضروري وجود مجتمع ذي مؤسسات قوية ومتينة في مجالي حل النزاعات ومنع نشوب النزاعات. وعلى الصعيد الدولي، نقدر تقديرا عاليا الدور الهام الذي تؤديه محكمة العدل الدولية في الحل السلمي للمنازعات بين الدول. إن احترام قرارات محكمة العدل الدولية وأحكامها وفتاواها أمر أساسي لدعم الميثاق والقانون الدولي وتوطيد نجاح نظام العدالة الدولي.

وفي الختام، نكرر تأكيد موقفنا بأن مجلس الأمن يمكنه، بل ويجب عليه، أن ينظر في كامل نطاق الموارد المتاحة لبناء الســـلام في ســـياق الانتقال والوقاية. وبغية بناء الســـلام، يجب أن نتعلم من دروس الماضي. ويجب على المنظمة ككل ومجلس الأمن أن ‘يتكيفا مع السياقات المختلفة لعالم اليوم.’

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

نشكر الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تنعقد في الوقت المناسب ونعرب عن تقديرنا ‘لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.’

إن منع نشوب النزاع من أولويات عصرنا، ونتشاطر الرأي القائل بأن الدبلوماسية الوقائية يجب أن تتصدر أنشطة منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا قويا بضرورة معالجة قضايا السلام والأمن من خلال نهج متعدد الأبعاد وشمولي يشمل الأبعاد الإنمائية والسياسية والأمنية وتلك المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمفهوم متوالية السلام والصلة بين السلام والعمل الإنساني والتنمية.

وما فتئت إيطاليا تؤيد باستمرار التزام الأمين العام بتغيير النمط من إدارة الأزمات إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ولطالما أيدنا مساعيه الحميدة ويسرنا أن نرى التعزيز المطرد لدور إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، تمشيا مع هدف تعزيز عمل الأمم المتحدة طوال دورة النزاع بأكملها. ونشجع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على مواصلة اتباع ذلك الدرب بمبادرات قوية وابتكارية والاستفادة الكاملة من جميع أوجه التآزر الممكنة، وخاصة مع صندوق بناء السلام. وبنفس الروح، نتفق على الحاجة إلى تعزيز نهج يشمل الركيزة ككل، وهو نهج في صميم الإصلاح، فضلا عن كونه عاملا مهما في مبادرة الأمين العام المعنونة خطتنا المشتركة (A/75/982)‘.

ويجب أن يكون دفاع الأمم المتحدة عن السلام في جميع أنحاء العالم شاملا بطبيعته. ولكي يتخذ المجتمع العالمي إجراءات متضافرة قوية، تعتقد إيطاليا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل كمحور أساسي وحافز للجهود المشتركة، مع تعزيز التقسيم الفعال ‘للعمل فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية – الوكالات المتخصصة والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ‘المجموعات البرلمانية والمؤسسات الأكاديمية.

وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة، بشكل منفرد وجماعي، أن تستعرض السياسات والبرامج القائمة وأن تكثف تركيزها على التخفيف من الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي لها أن تجد سبلا عملية للتعاون بفعالية في الدبلوماسية الوقائية وفي تعزيز سيادة القانون. ونقترح أن تشارك الجمعية العامة بشكل أكبر في الدبلوماسية الوقائية – عقد اجتماعات منتظمة لمجلس الأمن لاستعراض الحالات التي تتمخض عن نشوب النزاعات. ونؤمن بدور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يحتمل أن تسفر عن أزمة، وكذلك في وضع استراتيجيات لمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للنزاع.

وختاما، نقترح أيضا زيادة الاستفادة من محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للمنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تخصص المزيد من الأموال للدبلوماسية الوقائية التي يمكن توجيهها أيضا صوب إنشاء أفرقة صغيرة للدبلوماسية الوقائية في المراكز الإقليمية، وتعزيز قدرات الإنذار المبكر وكفالة الانتقال السلس من الإنذار المبكر إلى العمل المبكر. ويجب كفالة توثيق التعاون بين وكالات التنمية والوكالات الإنسانية ووكالات حقوق الإنسان في كل من الميدان وعلى مستوى المقر.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز علاقته مع لجنة بناء السلام، المهيأة بشكل فريد لحشد الدعم المنسق لأولويات بناء السلام وخطط التنمية، وكذلك مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية. غير أننا بحاجة إلى مزيد من الالتزام والوحدة من مجلس الأمن.‘

ونعتقد أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتمكن من التعويل على الإسهام الأساسي للمنظمات الإقليمية، لأنها في أفضل وضع للكشف عن إشارات الإنذار المبكر ونشر أدوات المنع قبل تصاعد حدة التوترات. كما دأبت إيطاليا على وضع منع نشوب النزاعات وتسويتها في صميم عضويتها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منع نشوب النزاعات، بوصفها منظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يتواءم تماما مع مفهوم نهج شامل ‘للسلام، مع إدراك أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر لا تتجزأ في مجتمع مستقر ومزدهر ومتنوع. وتلك هي الفكرة التي تكمن في صميم رؤية الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير دور المجتمع المدني في تعزيز المجتمعات القادرة على الصمود ومنع تصاعد التوترات. ونشدد مرة أخرى على أهمية التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وترى إيطاليا أن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لضمان الشمولية. وفي ذلك الصدد، فإن إطلاق شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام 2017 يستجيب للحاجة الملحة لتعزيز مشاركة المرأة في منطقة ذات أهمية أساسية للسلام والاستقرار العالميين. ويؤدي الزعماء الدينيون والمنظمات غير الحكومية أيضا دورا أساسيا في منع تصاعد التوترات وتوطيد آفاق السلام وتعزيز الحوار والمصالحة. ومن ‘الأمثلة البارزة الدعم الذي قدمته منظمة رابطة القديس إيغيديو ”Egidio‘Comunità di Sant“ لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشهد عمل المنظمة غير الحكومية الإيطالية روندين قلعة السلام ” Rondine Cittadella della Pace“ أيضا على المساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها ما يسمى بدبلوماسية المسار الثاني لمنع نشوب النزاعات والتثقيف من أجل السلام وتعزيز حقوق الإنسان.

ونحن حاليا أعضاء في ثلاثة تشكيلات قطرية تابعة للجنة بناء السلام، ونحن مساهمون رئيسيون في صندوق بناء السلام. والحاجة إلى كفالة تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لبناء السلام والحفاظ عليه واضحة. ولذلك فإننا حريصون على التعاون من أجل تحديد سبل تلبية هذه الحاجة.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يود وفد بلدي أن يشيد برئيس مجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس محكمة العدل الدولية على إحاطاتهم. إن عقد هذه الجلسة في حد ذاته مثال عظيم يبين كيف ينسق مجلس الأمن مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982)، فإننا نمر الآن بلحظة مفصلية من التاريخ. وعلى الرغم من كل جهودنا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، ما زلنا نواجه الواقع القاتم المتمثل في استمرار النزاعات والعنف في أجزاء كثيرة من العالم. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد أيضا تحديات متعددة الأوجه، من الإرهاب والتطرف العنيف إلى خطاب الكراهية والوباء المعلوماتي. إن الآثار السلبية لتغير المناخ على السلم والأمن العالميين أصبحت حقيقة لا مفر منها. وقد حان الوقت للتعجيل بجهودنا من أجل الحفاظ على السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا حارا بخطتنا المشتركة التي قدمها الأمين العام، والتي تسلط الضوء على نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر شمولا يرتكز داخل الأمم المتحدة على الوقاية وبناء السلام من خلال خطة السلام الجديدة.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أبرز ثلاث نقاط.‘

أولا، يشدد وفد بلدي على أهمية النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والنهج القائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها. وكما أكدت عملية استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020 من جديد، يجب أن يشمل بناء السلام الفعال منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ويبرز ذلك أيضا في خطتنا المشتركة، التي تنص على أن الوقاية يجب أن تستند إلى روابط أفضل بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والمناخ والعمل الإنمائي.

ثانيا، من الأهمية بمكان توسيع نطاق الأدوار الفريدة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام في مجال تقديم المشورة ومد الجسور وتنظيم الاجتماعات، دعما لبناء السلام والحفاظ عليه. وعلى وجه الخصوص، من المهم تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وما فتئت اللجنة تقدم المشورة الخطية إلى مجلس الأمن بشأن بعض المسائل الخاصة ببلدان بعينها، ولا سيما قبل تجديد ولاية بعثات حفظ السلام. ومع ذلك، هناك الكثير مما يتعين القيام به. ونحن بحاجة إلى آلية أكثر انتظاما للتشاور الوثيق بين هاتين الهيئتين.

أخيرا وليس آخرا، يتعين علينا ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للوقاية وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز أهمية صندوق بناء السلام والنداء المتعدد السنوات الذي وجهته إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وعلى وجه الخصوص، ما فتئ صندوق بناء السلام يؤدي دورا أساسيا وحفّازاً في النهوض بمختلف مشاريع بناء السلام. ولذلك، نحتاج إلى مواصلة استكشاف كيفية تمويل الصندوق، بما في ذلك تمويله من خلال الاشتراكات المقررة.

لطالما كان منع نشوب النزعات وبناء السلام من أولويات جمهورية كوريا. ولا تزال جمهورية كوريا عضوا في صندوق بناء السلام منذ عام 2015 ولا تزال مؤيدا قويا له وللنداء المتعدد السنوات. وعلاوة على

ذلك، سيتم أيضا مناقشة مسألة الحفاظ على السلام خلال مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام لعام 2021، الذي سيُعقد في سول الشهر المقبل. ونأمل أن تكون تلك فرصة عظيمة أخرى لتعزيز أثر حفظ السلام وإسهاماته في عمليات الانتقال وتحقيق السلام المستدام، ولن ندخر جهدا في ذلك الصدد.